

مدخل

أسس تجديد النحو في الكتاب

١

إعادة تنسيق أبواب النحو

واضح في الصفحات الأولى من القسم الأول في الكتاب أنني أدخلت في النحو مبحثاً في نطق الكلمة ودقة التلفظ بحروفها اقتبسته من علم التجويد، وأعقبته بمباحث صرفية ضرورية لتصور أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه، وأنواع الحروف، وأقسام الاسم المتنوعة تنوعاً واسعاً. ولم أعن بفكرة الموازين الصرفية أي عناية لأنها تدخل على المباحث الصرفية تعقيداً هي في غنى عنه. وبالمثل حذفت باب الإعلال لأنه يفرض للحروف المعتلة في الكلمات صوراً لا تجرى في النطق. ثم تحدثت عن المرفوعات بادئاً باباً المبتدأ والخبر ركني الجملة الاسمية، وعادة يفرع منه النحاة باب كان وأخواتها، وباب ما، ولا، ولات العاملات عمل ليس، وباب كاد وأخواتها، وباب ظن وأخواتها، وباب أعلم وأخواتها. وقد حذفت هذه الأبواب الخمسة من الكتاب، دون أن أحذف أمثلها، فقد رددتها إلى أبواب أخرى على نحو ما سيتضح عما قليل.

وأول هذه الأبواب الخمسة المحذوفة باب "كان وأخواتها" ومعروف أن مدرسة النحو البصرية تعرب: "كان وأخواتها" أفعالا ماضية ناقصة لا يليها فاعل، إذ تعرب المرفوع بعدها في مثل "كان زيد مسافراً" اسماً لها لا فاعلاً، ويقولون إنه كان في الأصل مبتدأ ودخت عليه "كان الناقصة" أو "إحدى أخواتها الناقصات" فظل مرفوعاً وأصبح اسماً لها، وتلاه الاسم الذي كان خبراً في جملة "زيد مسافر" منصوباً كما في مثل "ظل زيد مسافراً" وقالوا إنه خبر لظل أو كان أو إحدى أخواتها وهي أمسى، أضحى، بات، صار، ليس، مازال، ما فتى، ما انفك، ما برح، وهو خبر منصوب. وواضح أن "كان وأخواتها" تعد بهذا الإعراب خللاً كبيراً دخل على الجملة الفعلية، فإن الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعاً فعل ناقص لا فاعل له، والمرفوع التالي ليس فاعلاً بل هو اسم لها، والمنصوب لا يدخل في منصوبات الجملة الفعلية، بل هو خبر منصوب. والخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية، فإن الفعل - عندها - في باب "كان وأخواتها" فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تكاد

تحصى في العربية، والاسم المرفوع في مثل: "كان محمد مسافراً" فاعل مرفوع، والاسم المنصوب في المثال المذكور وأمثاله حال. ومما يشهد لصحة رأى الكوفيين أن "كان وأخواتها" تأتي لازمة فتقول: كان الأمر، أي حدث، وأمسى زيد، أي دخل في وقت المساء، وكذلك أصبح وظل وبات وصار. ومعنى أخواتها: مازال، ما فتى، ما انفك، ما برح هو استمر فهي أيضاً أفعال لازمة. أما أن المرفوع والمنصوب بعد هذه الأفعال في مثل: "كان زيد مسافراً" يمكن أن يتحوّل إلى مبتدأ وخبر، فتقول "زيد مسافر" فإن ذلك يصدق على كل فعل لازم وفاعله حين يليهما حال مثل: "بقى محمد جالساً- بزغت الشمس منيرة- جرى على مسرعاً- دخل محمد مسروراً- سجد على خاشعاً قدم زيد مهموماً- قصف الرعد عالياً- نهض عمرو خطيباً- نشبت المعركة ضارية" إلى ما لا يكاد يحصى من أمثال ذلك، مما يدل دلالة قاطعة على أن تخصيص كان وأخواتها اللازمة حين يليها منصوب بأن المرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبر ضرب من التحكم لا مبرر له. وواضح أنه أولى أن تأخذ في إعراب كان وأخواتها برأى الكوفيين، لأنه يسد ثلماً ثلاثاً: ثلثة الفعل وان منه تاماً، وناقصاً وهو كان وأخواتها، وثلثة المرفوع بعد الفعل وأنه ليس فاعلاً، وثلثة الخبر وأنه قد يكون منصوباً بعد كان وأخواتها.

وقد يعترض على إعراب المنصوب بعد "كان وأخواتها" حالاً بأنه يكون أحياناً ثابتاً مثل "كان الله غفوراً رحيماً" والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة مثل: "جاء محمد ضاحكاً". ويجاب على ذلك بأن الحال قد تأتي ثابتة في مثل: "هذا ثوبك صوفاً" وفي القرآن الكريم أمثلة مختلفة لحال ثابتة مثل: (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ) ومثل: (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) ومثل (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا). وبذلك يسقط هذا الاعتراض. واعتراض ثان هو أن المنصوب بعد كان قد يكون معرفة في مثل: "كان المسافر محمداً" والأصل في الحال أن تكون نكرة، ويجاب أيضاً بأن الحال قد تكون معرفة في مثل: "جاء زيد وحده" و "أرسل عمرو الإبل العراك" أي معتركة، ومثل: "صنع ذلك جهده". وبذلك يسقط هذا الاعتراض أيضاً. واعتراض ثالث هو أن المنصوب بعد كان قد يكون اسماً جامداً مثل "كان عمرو أسداً" والأصل في الحال أن تكون مشتقة فكيف نعرب "أسداً" حالاً؟. غير أن نفس هذا الاسم الجامد يأتي حالاً في مثل: "جاء زيد أسداً" وجاءت الحال جامدة في أمثلة كثيرة مثل: "جاء زيد بغتة" و "جاء ركضاً" وهذا خاتمي

فضة" وفي القرآن الكريم: (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) و (أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا). وبذلك تسقط جميع الاعتراضات التي يمكن أن توجه إلى إعراب جملة كان وأخواتها: مكونة من فعل وفاعل مرفوع وحال، وقد سقت أمثلتها في الكتاب بباب الحال، إذ هو بابها الصحيح.

وثاني الأبواب الخمسة المحذوفة "باب ما، ولا، ولات، العاملات عمل ليس". وطبيعي أن يحذف، لأن "ليس" المقيس عليها هذه الحروف من أخوات كان، وقد أصبحت تعرب في مثل "ليس زيد حاضراً" فعلاً ماضياً لازماً ويعرب زيد فاعلاً وحاضراً حالاً. وإذا رجعنا إلى "ما" وجدناها وردت بالذكر الحكيم في ثلاثة أمثلة هي: (ما هذا بشراً) و (ما هن أمهاتهم) (وما محمد إلا رسول) وواضح أن الآية الأخيرة مكونة من مبتدأ وخبر مرفوعين، أما الآيتان الأولى والثانية فأعرب البصريون: (بشراً - أمهاتهم) خبرين منصوبين، والمرفوع بعد ما اسماً لها، في حين أعربهما الكوفيون منصوبين بنزع الخافض خبرين للمبتدأ قبلهما لملاحظتهم أن خبر المبتدأ بعد ما النافية يأتي كثيراً مجروراً بحرف الباء الجارة الزائدة في مثل: ما محمد بقائم. والأخذ برأي الكوفيين أولى حتى لا ندخل خللاً على قاعدة أن الخبر يكون دائماً مرفوعاً، واستعمال ما الآن في لغتنا الأدبية كآلية القرآنية الثالثة، وهو استعمال قرآني سليم. "ولا" لم يأت الخبر بعدها منصوباً إلا في بيت واحد قديم، ولذلك أنكر كثير من أئمة النحاة أن يأتي الخبر بعدها منصوباً، وإذن ينبغي حذف صيغتها. وتبقى لات، ولا يليها إلا ظرف منصوب وكأنها لنفى الظرف فحسب مثل: (ولات حين مناص) فحين ظرف منصوب مضاف، ولا داعي لأن نقدر في عبارتها أن الأصل فيها: "ولات الحين حين مناص" ونحدث لها إعراباً متكلفاً غاية التكلف، بل يقال كما قلنا أولاً: "لات" حرف لنفى الظرف وحين بعدها ظرف مضاف منصوب. وبذلك يصبح باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس واجب الحذف، وليس في أمثلته ما يحتاج إلى رد لأبواب أخرى في النحو.

وثالث الأبواب الخمسة المحذوفة "كاد وأخواتها" وهي مع أختها "كرب وأوشك" أفعال مقاربة، ومن أخواتها: "عسى - حرى - اخلولق" وتسمى أفعال رجاء، ومن أخواتها أيضاً: "شرع - أخذ - طفق - جعل - هب - علق" وتسمى أفعال شروع. وجميعها تسمى أفعال المقاربة من باب التغليب. وأفعال المقاربة والرجاء جامدة لا تتصرف ماعداً "كاد" إذ يأتي منها المضارع

"يكاد" وكذلك أوشك يأتي منها المضارع واسم الفاعل: "يوشك - موشك". وجميعها يليها اسم مرفوع، ثم مضارع ويقترن بأن المصدرية مع أفعال المقاربة أو لا يقترن، وعسى من أفعال الرجاء ويتحتم اقتران المضارع بأن مع حرى واخلولق مثل: "حرى الحق أن يظهر"، ويمتنع دخول أن عليه بعد أفعال الشروع مثل: "جعل عمرو يكتب، طفق زيد يخطب". ونجاة مدرسة البصرة يعربون المرفوع بعد هذه الأفعال اسماً لها في مثل "كاد زيد يقوم - كاد زيد أن يقوم" وجملة المضارع خبر. وهو إعراب لا يستقيم بتاتاً حين يقترن المضارع بأن المصدرية كما في المثال الثاني، ومثل: "عسى زيد أن يقوم" لأننا لو حذفنا كاد وعسى في الجملتين أصبحتا: "زيد أن يقوم" وهو تعبير خاطئ، لأنه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى. وتنبه سيبويه من قديم إلى ذلك، فقال عن كاد وعسى فعلاً متعدياً والمرفوع بعدهما فاعل، وجملة المضارع التالي لهما مفعول به، فإذا قلت: "كاد زيد يقوم" عسى زيد يقوم" كان معنى الجملة: قارب زيد القيام. فمعناها جميعاً عنده قارب، وقال إنك إذا قلت: "كاد محمد أن يقوم" فإما أن تجعل كاد - ومثلها أخواتها: كرب، أوشك، عسى، حرى، اخلولق - فعلاً متعدياً وأن وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به، وغما أن تجعلها فعلاً لازماً بمعنى قرب وجملة المضارع مؤولة بمصدر مجرور، كأنك قلت قرب زيد من القيام. وبالمثل جملة المضارع بعد أفعال الشروع مفعول به قاسياً على رأى سيبويه في صيغة كاد وعسى، وواضح أن سيبويه يلغى باب كاد وأخواتها - كما تصوره البصريون بعده - بفضل حسه اللغوي الدقيق. وقد أخذت برأيه في الكتاب وضممت أمثلة الباب إلى باب المفعول به.

والباب الرابع من الأبواب الخمسة باب "ظن وأخواتها" ولها أخوات كثيرة، منها ما يفيد اليقين أو الشك وهو: "علم - رأى - درى - ألقى - حسب - وجد - زعم - عد - خال" وكلها متصرفة يأتي منها المضارع والأمر ومشتقاتها، ومثلها: "تعلم - هب" بصيغة الأمر وحدها. ومن أخوات ظن ما يفيد التصيير والتحويل مثل: "جعل - رد - اتخذ - صير - حفر - بنى - فصل - تيقن - تبين - شعر - أصاب - تمنى - اعتقد - توهّم - سمع - صادف"، وحكم هذه الأفعال جميعاً التعدي إلى مفعولين مثل: "ظننت زيدا مسافراً - علمت عمراً قادماً"، وأقام النحاة هذا الباب على أساس أن هذه الأفعال جميعاً - مثل كان وأخواتها - داخلة على جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، فجعلتها مفعولين، وكأن أصل "ظننت زيدا مسافراً": زيد مسافر: مبتدأ وخبر، فدخلت عليها

ظننت فجعلتهما مفعولين. وانكر ذلك السهيلي شارح السيرة النبوية، وهو من أعلام النحاة في الأندلس، فقال- كما جاء في كتاب الهمع للسيوطي-: "إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعوليهما ابتداء" وقال: "إنها حمل النحاة على القول بأن مفعوليهما أصلهما مبتدأ وخبر أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز أن تحذف فيكون من مفعوليهما مبتدأ وخبر، وهذا باطل بدليل أنك تقول: "ظننت زيدا عمراً" ولا يجوز أن تقول: "زيد عمرو" إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع "ظننت زيدا عمراً" إذا القصد أنك "ظننت زيدا عمراً نفسه لا شبه عمرو". وواضح أن باب ظن وأخواتها بذلك أصبح متداعياً، ولم تعد هناك حاجة لفتح باب له في كتب النحو، فأفعاله لا تعدو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين وليس من بابها مثل: "أعطى- كسى". وقد ضمنت أمثلة الباب إلى باب المفعول به.

وخامس الأبواب المحذوفة باب "أعلم وأرى" وأخواتها "أنبأ- نبأ- أخبر- خبر" إذ أقام النحاة هذا الباب على أساس الباب السابق فأرى أصلها رأى التي تتعدى إلى مفعولين، فزيدت عليها همزة التعدية التي تجعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً مثل "كرم- أكرم" وهى كذلك تجعل الفعل المتعدى إلى مفعولين مثل رأى متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، تقول: "رأى زيد عمراً مسافراً" وتدخل همزة التعدية فيتعدى إلى مفعول ثالث فتقول: "أرى على زيداً عمراً مسافراً". وبناء على هذا التصور يقيس النحاة: "عمراً مسافراً" في الجملة الثانية على مثلتها في الجملة الأولى، ويقولون إن أصل المفعولين الثاني والثالث في باب أعلم ورأى مبتدأ وخبر، وقد رأينا انهيار هذا التصور في باب رأى وظن وأخواتها، مما يجعله بنفس القياس منهاراً في هذا الباب، وحرى أن تضم أمثلته كباب ظن ورأى إلى باب المفعول به.

وأبقى الكتاب في المرفوعات بعد باب المبتدأ والخبر على أبواب: عن وأخواتها، ولا النافية للجنس، والفاعل ونائب الفاعل، وحذف باين: باب التنازع وباب الاشتغال. أما باب التنازع فيتسلط فيه عاملان على معمول واحد، ولذلك أربع صيغ: أن يتنازع فعلان فاعلا في مثل: "قام وقعد إخوتك" أو مفعولاً به في مثل: "زيد قرأ ودرس الكتاب" أو يطلب الأول المعمول على أنه فاعل والثاني على أنه مفعول به مثل: "قابلني وقابلت زيدا" أو يطلبه الأول على أنه مفعول به والثاني على أنه فاعل مثل: "قابلت وقابلني زيد". والبصريون يعملون الثاني دائماً ويضمرون

الفاعل في الأول فيقولون: "قاموا وجلس التلاميذ" والكوفيون يعملون الأول ويضمرون الفاعل في الثاني فيقولون: "قام وجلسوا التلاميذ". ولا يكتفي الكوفيون بإضمار الفاعل مع الفعل الأول. وهذا التصور للكوفيين والبصريين جميعاً للباب لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء، بل على العكس، ما جاء عن العرب يشهد بأن الفعلين في الباب في مثل: "قام وجلس التلاميذ" يتسلطان على فاعل واحد دون إضمار في الأول كما يقول البصريون، وأيضاً دون إضمار في الثاني كما يقول الكوفيون، وكذلك قد يسلط الفعلان على مفعول واحد دون إضمار في الثاني كما يقول الكوفيون. وتشهد النصوص - كما لاحظ سيبويه - أن الفعل الثاني هو الذي يعمل في الاسم المتنازع فيه دون الأول. وقد حمل ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة" حملة عنيفة على نحاة البصرة والكوفة جميعاً لإقامتهم الباب على أمثلة افترضوها، ودعا إلى إلغائه. وأخذت برأيه ورأى سيبويه في أنه لا يوجد في العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد، بل دائماً العامل الثاني أو الفعل الثاني هو العامل فيه وإذا كان فاعلاً يقال كما قال سيبويه والكسائي إنه حذف مع الفعل الأول لدلالة السياق عليه. وقد ذكرت أمثلة هذا الباب في الباب الخاص بالذكر والحذف.

وهاجم ابن مضاء بالمثل باب الاشتغال وفيه يتقدم اسم على عامل في ضمير منصوب عائد عليه أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل: "الحديقة رأيتها - الحديقة رأيت أزهارها" ويلاحظ النحاة أنه يجوز في كلمة "الحديقة" أن تكون مرفوعة مبتدأ أو منصوبة مفعولاً به لفعل محذوف. ويتوسعون فيذكرون في الباب صيغاً يتحتم فيها الرفع مثل "الكتاب هل أخذته - اللعب لا يحبه زيد" ويقولون إن ما بعد الاستفهام والنفي لا يصح أن يكون عاملاً فيما قبله. ويذكرون صيغاً ثانية يتحتم فيها النصب مثل: "هل عليا أكرمتها" لأن أداة التخصيص يليها فعل دائماً. ويذكرون صيغاً ثالثة يترجح فيها النصب مثل: "أكتاباً واحداً قرأته" لوقوع الاسم المنصوب بعد همزة الاستفهام، ورابعة يترجح فيها الرفع مثل: "زيد كلمته وعمرو رأيته" لتعطف الجملة الاسمية على جملة اسمية مثلها. وخامسة يجوز فيها النصب والرفع على السواء مثل: "الكاتب قرأته". والمثال الأخير هو المثال الطبيعي في الباب والأمثلة الأخرى من افتراضات النحاة. وقد حمل ابن مضاء على الباب جميعه، والنحو غنى عن هذا الباب، لأن أكثر صيغه من صنع النحاة، ولأن الكلمة إما مبتدأ فيساق مثالها في باب المبتدأ والخبر، وغما مفعول به أضمر فعله، ولذلك حذفناه

وضممنا أمثله حين يكون مفعولا به مع غيره من أمثلة المفعول به المحذوف فعله في باب الذكر والحذف.

وفي مباحث المنصوبات أبقى الكتاب على المفاعيل جميعاً: المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه، وأبقى الاستثناء والحال، ونسق باب التمييز تنسيقاً جديداً ترتب عليه حذف ستة أبواب من النحو في الكتاب، ومعروف أن النحاة يقسمونه إلى تمييز المقادير كيلاً ووزناً ومساحة مثل: "قدح تمرا - رطل تفاحا - فدان أرضاً" وتمييز النسبة، وكانوا يدخلون فيه صيغ التمييز بعد الفعل اللازم في مثل "حسن محمد خلقاً" يقولون أصل الجملة "حسن خلق محمد" فحولت كلمة خلق من الفاعل إلى التمييز، وبعد الصفة المشبهة في مثل: "محمد دقيق حساً" فأصل الجملة: محمد حسه دقيق "وكان التمييز محول عن مبتدأ، ويقولون إنه قد يحول عن مفعول به مثل: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) أي فجرنا عيون الأرض، وأولى من ذلك وأوضح أن تعرب "عيونا" في مثل هذه الجملة بدلاً، ولذلك أخرج الكتاب هذه الصيغة من باب التمييز وضمها إلى باب البدل. وفي هذا التنسيق الجديد لباب التمييز ذكرت صيغة اسم التفضيل في مثل: "العلم أهم من المال ثروة" وللنحاة في ذلك تأويل أو تقدير بعيد، يقولون: أصل التعبير: "ثروة العلم أهم من ثروة المال" فالتمييز محول عن مبتدأ.

وكل هذه التقديرات ألغيت ووضع مكانها أن التمييز يأتي بعد فعل لازم، وبعد صفة مشبهة، وبعد اسم تفضيل، وبذلك اتضحت مواقع التمييز ولم تعد هناك حاجة في الكتاب لفتح باب مستقل لإعراب الصفة المشبهة وثنان لإعراب اسم التفضيل. وبالمثل عرضت في باب التمييز مجيئه بعد فعل التعجب في مثل: "ما أجمل الطبيعة منظرًا" وأعربت تلك الصيغة. وله صيغة أخرى هي "أجمل بالطبيعة" وقد جعلتها فعل أمر متابعاً بذلك الكوفيين. وبذلك لم تعد هناك حاجة لفتح باب خاص بالتعجب في الكتب. وعرضت صيغ أفعال المدح والذم وصور التمييز معها، وأعربت ما يسميه النحاة باسم المخصوص بالمدح أو الذم وهو "زيد" في مثل "نعم أو بئس الصديق زيد شاعراً" بدلاً من الصديق، كما أعربه قديماً إمام من أئمة النحو هو ابن كيسان، وبذلك لم تعد هناك حاجة في الكتاب لفتح باب خاص بصيغ المدح والذم إذ وضحت صيغها تماماً. وعرضت في باب التمييز صيغ كنيات العدد مع ما يليها من تمييز موضحاً إعرابه مع كم الاستفهامية والخبرية

وكأين، وسنرى أنه لا حاجة تترتب على إعرابها جميعاً في صحة النطق ولذلك حذف الباب الخاص بكنايات العدد من الكتاب، مع الاكتفاء بعرض أمثلتها في باب التمييز. وضممت إلى الصيغ السابقة في التمييز صيغة الاختصاص في مثل: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث - نحن المصريين أوفياء". ووضح أن "معاشر الأنبياء - المصريين" بيان وتفسير للضمير "نحن". وإعرابها لذلك تمييزاً أوضح وأدق من إعرابها مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أعنى أو أخص كما يقول النحاة. وكل ما قد يلاحظ أن تمييز هذه الصيغة معرفة، ولا ضير في ذلك، إذ أجاز الكوفيون من قديم أن يكون التمييز معرفة. ولا ضير في ذلك، إذ أجاز الكوفيون من قديم أن يكون التمييز معرفة. ووضح أن هذا التنسيق الجديد لباب التمييز ألغى من الكتاب فتح أبواب مستقلة لإعراب صيغ الصفة المشبهة، واسم التفضيل، وفعل التعجب، وأفعال المدح والدم، وكنايات العدد، وما كان يسمى باسم الاختصاص.

ويفتح النحاة بابين لدراسة صيغ التحذير والإغراء في مثل: "الكسل - إياك الكسل - إياك والكسل" ومثل "الوفاء - الإخلاص - المذاكرة". وكل هذه الصيغ مفعول به لفعل محذوف، لذلك ضمت إلى باب الذكر والحذف وبيان إعرابها هناك، وبذلك لم تعد هناك حاجة إلى فتح بابين للتحذير والإغراء. وفي باب النداء حذفت أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة، أما الترخيم فهو حذف التاء من آخر المنادى المؤنث، وكذلك الحرف الأخير من العلم الزائد على ثلاثة أحرف مثل: "يا عائش - يا على - يا حمز - يا مصع" في "يا عائشة - يا علي - يا حمزة - يا مصعب"، وهى لهجة عربية قديمة أصبحت الآن مهجورة، لذلك لم يفتح لها باب في الكتاب. والاستغاثة صيغة خاصة من صيغ النداء مثل: "يا زيد لعمر - يا لزيد لعمر - يا زيدا لعمر" ويعقد النحاة لها باباً، ولهم في تحليل عباراتها كلام كثير لا داعي له. ويكفى إلحاقها بباب النداء وصيغه، دون محاولة لإعرابها. ومثلها الندبة صيغة أيضاً من صيغ النداء يفتح النحاة لها باباً إذ يقال: "وازيد - وازيدا - وازيده" وقد ألحقت هي الأخرى بصيغ باب النداء دون محاولة لإعرابها.

ويتضح من هذا التنسيق في الكتاب لأبواب النحو أنه حذف منها ثمانية عشر باب هي: باب كان وأخواتها - باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس - باب كاد وأخواتها - باب ظن وأخواتها - باب أعلم وأخواتها - باب التنازع - باب الاشتغال - باب الصفة المشبهة - باب اسم

التفضيل - باب التعجب - باب أفعال المدح والذم - كنايات العدد - الاختصاص (واكتفى بإعراب هذه الصيغ الست في باب التمييز) - التحذير - الإغراء - الترخيم - الاستغاثة - الندية.

وقد نقل باب الإضافة إلى تقسيمات الاسم وأن منه مضافاً وغير مضاف وكذلك نقل إلى تقسيمات الاسم باب التوابع: النعت والعطف والتوكيد والبدل، ليستقر في ذهن دارس النحو أن المضاف والمضاف إليه هما في واقع الأمر مفرد أو كالمفرد، وأيضاً ليستقر في ذهنه أن التوابع مع متبوعاتها تدخل في باب الأسماء المفردة. ولا ريب في أن هذا كله مما يبسط النحو على دراسة.

إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلى

ذكرت في مقدمة الكتاب أنني كنت أخذت قديماً في وضع تصنيف جديد للنحو بمبدأ إلغاء الإعرابين التقديري والمحلى، وكنت أستضيء في ذلك بل آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" ودعوة اللجنة التي شكلتها في سنة ١٩٣٨ وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتيسير النحو، فقد دعت إلى الصدور في ذلك عن هذا الأساس، فلا داعي لأن يقال في مثل: "جاء الفتى": الفتى فاعل مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل: "جاء القاضي": القاضي فاعل مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها الثقل، بل يكتفي في مثل الفتى والقاضي بأن كلا منهما فاعل فحسب، وأيضاً لا داعي لأن يقال في مثل: "هذا زيد" هذا مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع بل يكتفي في مثله بأن يقال: هذا مبتدأ فحسب. وبالمثل لا داعي لأن يقال في مثل: "زيد يكتب الدرس" إن جملة يكتب الدرس في محل رفع خبر لزيد، بل يكتفي بأن يقال إنها خبر لزيد. وعنى مجمع اللغة العربية في مؤتمره سنة ١٩٤٥ بدراسة تقرير تلك اللجنة وأقرها على الأخذ بهذا الأساس في تيسير النحو، غير أنه عاد في سنة ١٩٧٩ فرأى الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلى في المفردات والجمل دون تعليل، ففى مثل: "جاء الداعي" يقال الداعي فاعل مرفوع بضممة مقدرة وفى مثل: "هذا زيد" يقال: هذا مبتدأ محله الرفع وفى مثل: "زيد يكتب" يقال: يكتب: جملة فعلية خبر. وقد رأيت في الكتاب أن أعمم بين الإعرابين التقديري والمحلى مكتفياً في المفردات ببيان أن الكلمة محلها الرفع سواء كانت معربة أو مبنية، ففي مثل "جاء الفتى" يقال: الفتى فاعل محله الرفع، وفى مثل "هذا زيد" يقال هذا مبتدأ محله الرفع. وبذلك يعمم في المفردات اصطلاح واحد. وعممت في الجمل أن تعين وظيفتها وأنها خبر أو نعت مثلاً دون ذكر محلها في الإعراب.

(أ) إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور

يرى النحاة في مثل: "زيد عندك" "وزيد في الدرس" أن الظرف والجار والمجرور ليسا هما الخبر لزيد وإنما متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر وهو الخبر، وكذلك الشأن حين

يقعان نعتاً أو حالاً في مثل: "هذه هرة فوق السطح - هذه هرة في الحديقة" فكلمة فوق السطح وكذلك كلمة في الحديقة نعت لهرة والنحاة يعلقونها بمحذوف تقديره مستقره أو تستقر وهو النعت، وكذلك مثل: "هذا زيد أمام الدار - هذا زيد على الباب" فكلتا أمام الدار وعلى الباب في موقع الحال من زيد" والنحاة يقدران أنهما متعلقان بمحذوف تقديره مستقراً أو يستقر وهو الحال. وهو تكلف بل بعد في التكلف، وحق لابن مضاء أن يهاجم النحاة فيه وأن يقول إن الظرف والجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبراً أو نعتاً أو حالاً.

(ب) إلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدرة

ذهب ابن مضاء إلى إلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدرة أو مستترة بعد فاء السببية وواو المعية - كما ذهب النحاة في مثل: ما تأتينا فتحدثنا - لا تأكل السمك وتشرب اللبن" إذ يقولون إن تحدثنا في المثال الأول وتشرب في المثال الثاني نصباً بأن مضمرة وجوباً. وخطأهم ابن مضاء في ذلك قائلاً إنه تقدير لا دليل عليه. وهو محق في ذلك، مصيب غاية الصواب. وعلى هدى من رأيه عممت لجنة الأصول في المجمع ذلك في كل ما قالوا إنه منصوب بأن مستترة جوازاً أو وجوباً، وذلك بعد كي ولام التعليل ولام الجحود، وبعد حتى وأو في مثل: "جئت كي أقابلك - حيث لأتعلم - ما كنت لأغضبك - جئت حتى أذكر لك الحقيقة بإخلاص - اذهب أو تحدثني" فالمضارع منصوب بعد كل هذه الحروف مباشرة، وليست هناك أن محذوفة أو مستترة أو مضمرة جوازاً أو وجوباً. وسنعرض ذلك بالتفصيل في مبحث المضارع المنصوب.

(ج) إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب

قرر المجمع في مؤتمره سنة ١٩٤٥ إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم ولا الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ولا الألف في المثني نائبتان عن الضمة وبالمثل ليست الألف نائبة عن الفتحة ولا الياء عن الكسرة في الأسماء الخمسة وأيضاً ليست الياء نائبة عن الفتحة أو الكسرة في المثني وجمع المذكر السالم. وأخذ المجمع في مؤتمره سنة ١٩٧٩ بذلك القرار. وبه أخذ الكتاب في إعرابه لأمثلة تلك الأبواب.

الإعراب لصحة النطق

هذا هو الأساس الثالث من الأسس التي أخذت بها في تأليف الكتاب حتى يمكن تصنيف النحو تصنيفاً مبسطاً حديثاً، فالإعراب ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقاً لم تكن إليه حاجة، وقد اعتمدت لجنة الأصول في المجمع ومؤتمره سنة ١٩٧٩ هذا الأساس مع بعض التعديل وكنت ربت عليه إلغاء إعراب لاسيما وبعض أدوات الاستثناء وكم الاستفهامية والخبرية وأدوات الشرط الاسمية وأضفت في الكتاب إلغاء إعراب أن المخففة من أن الثقيلة وكأن المخففة.

أما أن المخففة فمرجعها إلى أن النحاة وجدوا في القرآن الكريم وقراءاته أفعالاً مضارعة تلي ان الساكنة النون ولا تنصب، كما يطرد ذلك في اللغة في مثل: "أن تعمل خير من ان لا تعمل" والفعالان منصوبان بأن المصدرية وهما يؤولان بمصدرين، والتقدير: "العمل خير من عدم العمل". ومثال ما تأتي فيه أن ولا تنصب المضارع بل يليها مرفوعة الآية الكريمة: (أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) فقالوا: "أن" في الآية مخففة من أن الثقيلة أخت إن ولم يجدوا لها اسماً فقالوا اسمها ضمير شأن محذوف وهو تقدير أو تأويل بعيد، وفي رأيي أن "أن" في الآية أداة ربط لا أكثر ولا أقل، وليست ناصبة ولا رافعة فهي مثل أن في الآية الكريمة: (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا). والكتاب بذلك يتلخص من أن المخففة من أن الثقيلة وما يتصل بها من إعراب لا يفيد شيئاً في صحة النطق، ومثلها كان المخففة في مثل: "كان قد حدث" إذ يبطل إعمالها مثل أختها "لكن" حين تخفف.

وأما صيغة "لاسيما" فتكلف النحاة في إعرابها في مثل "أكثرنا من الضحك لاسيما خالد" صوراً كثيرة من التكلف البعيد، فقد ذهب أبو على الفارسي إلى أن "سي" حال، وذهب ابن هشام في كتابه المغنى إلى أن لا نافية للجنس، وسي اسمها، وما زائدة، وخالد بعدها مضاف إلى سي مجرور، أو مرفوع على أنه خبر لمضمّر محذوف أي لاسيما هو خالد، وما - حينئذ - إما موصولة وإما نكرة موصوفة بالجملة بعدها. وذهب بعض النحاة إلى أن "لاسيما" أداة استثناء وما بعدها

منصوب. ويستخلص من هذه الآراء أن ما بعد "لاسيما" يمكن أن يكون مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً وإذن فقيم كل هذا العناء في الإعراب وما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر؟ وطبيعي لذلك أن يلغي إعراب لاسيما من الكتاب.

وأسرف النحاة على أنفسهم في إعراب بعض أدوات الاستثناء أو قل فيها جميعاً ماعداً "إلا" وهي: ما خلا، وما عدا، وما حاشا، وغير، وسوى، ففي مثل: "حضر الطلاب ما خلا حسينا" يعربون ما خلا هكذا: ما مصدرية، وخلا فعل ماض فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام، وحسينا مفعول به، وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر منصوب. واختلفوا في إعرابه هل هو: حال أو ظرف ورجحوا أنه حال، وهو رأى السيرافي. وهذا الإعراب لم يذكر فيه الاستثناء كما هو واضح ففينا وضع صيغة "ما خلا" وأختيها فيه؟. وأوضح من هذا الإعراب العسير وأدخل في المنطق أن يقال: "ما خلا" أداة استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وكذلك الشأن في إعراب أختيها سواء تقدمتها ما كما هنا أو لم تتقدمها فقل: جاء القوم خلا خالداً". وبذلك نكون قد اجتزنا صعوبة بل لغزاً في باب الاستثناء. وأما "غير" فقال النحاة إنها أداة استثناء في مثل "جاء القوم غير زيد" بالنصب "وما جاءني أحد غير زيد" بالنصب والرفع، وقالوا إن إعرابها نفس إعراب الاسم التالي لإلا في الأمثلة المناظرة، وهي "جاء القوم إلا زيدا" و "ما جاء أحد إلا زيدا أو إلا زيد" بالنصب على الاستثناء أو الرفع على البدلية بعد النفي. وهو إعراب فيه غير قليل من التعقيد للفت والدوران حول إلا وجلتها المناظرة. وأسهل من ذلك أن نأخذ برأي أبي على الفارسي في أن "غير" التي تعرب مستثنى منصوباً في مثل "جاء القوم غير زيد" إنما هي حال. أما غير المرفوعة في الصيغة المنفية السابقة: "ما جاء أحد غير زيد" فقال أبو على الفارسي إنها تعرب نعتاً، وكذلك إن جاءت مجرورة في مثل آية سورة الفاتحة: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ). وينبغي أن نأخذ بهذا الإعراب السهل للفظ "غير" ونخرجها من باب الاستثناء وهو ما أخذت به في الكتاب. ومثلها في هذا الحكم "سوى". وجدير بنا أن نأخذ برأي لجنة وزارة المعارف (التربية والتعليم) في أن الاستثناء المفرغ ينبغي أن تخرج صيغته من باب الاستثناء، لأنها قصر وتخصيص وليست استثناء، وبذلك أخذ الكتاب.

وعلى هذه الشاكلة حذفت إعراب كم الاستفهامية والخبرية من الكتاب، لأن إعرابها لا يفيد

شيئاً في صحة نطقها فضلاً عما فيه من صعوبة، إذ تعرب مبتدأ في مثل: "كم طالباً نجح؟" ومفعولاً به في مثل: "كم زهرة قطفتها؟" ومفعولاً مطلقاً في مثل: "كم جلسة جلست؟" وظرفاً في مثل: "كم يوماً حضرت" ومجرورة في مثل: "بكم بلدة مررت؟" وبنفس النظام كم الخبرية في مثل "كم طالب جاء- كم كتاب قرأت- كم تهديد هددت- كم يوم صمت"، وفيما هذا العناء الإعرابي كله؟ وكم لا يدخل على نطقها شيء منه. وإذن ينبغي أن يحذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية من كتب النحو وأن يكتفي ببيان أنها استفهامية أو خبرية والتمييز بعد الأولى يكون منصوباً عادة وبعد الثانية يكون مجروراً.

وبالمثل إعراب أسماء الشرط: "من- ما- مهما- أي- أين- أنى- حيثما- متى- إذا- كيفما". والنحاة يعربون من في مثل: "من يزرنى أكرمه" مبتدأ، ويختلفون في الخبر، هل هو فعل الشرط أو هو جواب الشرط أو هما معاً، والرأي الراجح أنه فعل الشرط. ويختلف إعراب "ما الشرطية" باختلاف مواقعها فهي مفعول به في مثل: (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) ومصدرية زمانية في مثل: (فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. "ومهما" في مثل: "مهما تفعل أفعل" إما أن تعرب مفعولاً به أو تعرب مفعولاً مطلقاً بمعنى أي فعل تفعل. و"أي" تعرب بحسب ما تضاف إليه فهي مفعول به في مثل: أي كتاب تدرس أدرس" ومفعول مطلق في مثل: أي عمل تعمل أعمل" وظرف زمان في مثل: أي يوم تذهب أذهب". وحيثما وأنى ومتى وأين جميعها منصوبة على الظرفية. وكيفما مثلها وقيل بل على الحالية. وكلنا نذكر كيف كنا نتعلم إعراب إذا في مثل: "إذا ذهبت ذهبت معك" إذ كنا نحفظ أن "إذا" ظرف لما يتقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه أي أن عامل النصب فيها هو الجواب أو الفعل الثاني، وهى مضافة للفعل الأول فعل الشرط. وقليل من كانوا يفهمون هذا الإعراب المعقد دون أي حاجة له تفيد شيئاً في صحة النطق بإذا. ومثل ذلك إعراب أسماء الشرط السابقة، فهو لا يفيد النطق الصحيح أي فائدة، ولذلك أرى أن لا تعرب أسماء الشرط ومثلها- كما قدمنا- أن المخففة من أن الثقيلة وكان المخففة ولاسيما وكم الاستفهامية والخبرية وأدوات الاستثناء: خلا وعدا وحاشا، وهو ما أخذ به الكتاب.

وضع ضوابط وتعريفات دقيقة

حين قدمت إلى المجمع في سنة ١٩٧٧ مشروعاَ لوضع منهج جديد للنحو العربي ييسره، أضفت إلى الأسس الثلاثة السابقة أساساً رابعاً، هو وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو التي لم يتح لها أن تعرف تعريفاً سديداً. على نحو ما يلاحظ في المفعول المطلق والمفعول معه والحال. ونقف أولاً عند المفعول المطلق فقد عرفه ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك" بقوله: "اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً"، وجمع الخبر والحال معه في هذا التعريف يؤكد أن دلالة كانت مضطربة على الأقل في ذهن بعض النحاة، لأن لكل من الخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق مخالفة جوهرية. ونمضي مع النحاة فنراهم يذكرون أن المفعول المطلق قد يكون مؤكداً لعامله إذا كان مصدراً من نفس بنيته مثل: "جلس جلوساً- لعب لعباً- نام نوماً". وقد يكون مبيناً لنوعه مثل: "عمل عمل المخلصين- دافع دفاع المحامين- ناضل نضال الأبطال". وقد يكون مبيناً لعدده مثل: "نظر محمد نظرتين- قرأ قراءتين- سلم سلامين- حيا تحيتين". ولا يلبث النحاة أن يذكروا بعد ذلك أنه ينوب عنه مرادفه في مثل: "قام وقوفاً- جلس قعوداً" وصفته مثل: "قرأ كثيراً- نام طويلاً" فكثيراً صفة للقراءة وهى مفعول مطلق وكذلك طويلاً صفة للنوم. وينوم عنه اسم الإشارة السابق للمصدر في مثل: "وصاه تلك الوصية- فهمه ذلك الفهم" فتلك وذلك مفعولان مطلقان والمصدر بعدهما بدل منهما. وينوب عنه ضميره في مثل: "أتقنه إتقاناً لم يتقنه أحد" فالضمير في "يتقنه" يعود على "إتقاناً" وهو مصدر، ولذلك يعرب الضمير مفعولاً مطلقاً وينوب عنه العدد في مثل: "سجد أربع سجعات- صلى المغرب ثلاث ركعات" فأربع وثلاث مفعولان مطلقان. وتنوب عنه آتته في مثل: "ضربه عصاً- ضربه سوطاً". وينوب عنه "كل وبعض حين يضافان على المصدر في مثل: "أفاد من على كل الفائدة- أفاد منه بعض الفائدة". وهذه الصيغ التي يقول النحاة إنها تنوب عن المفعول المطلق لا يتضمنها التعريف الذي وضعه ابن هشام. وأدق وأوضح من تعريفه أن يقال: "المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين"، وتدخل في كلمة: "يبينه ضرباً من

التبيين " جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق، إذ يبينه مرادفه، وما يشير إليه وعدده وآلته، وأيضاً كل وبعض المعبرتان عن جميعه أو شطر منه.

ويعرف ابن هشام المفعول معه بقوله: "اسم فضلة تال لواو بمعنى "مع" تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه". ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات: وجوب العطف في مثل: "اشترك زيد وعمرو" لأن الفعل مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه، فيتعين أن تكون الواو للعطف، ورجحان العطف في مثل: "جاء زيد وعمرو" لأن المتكلم يريد اشتراك عمرو في المجيء لا أنه جاء معه، وفي رأينا أن هذه الحالة مثل سابقتها يتعين فيها العطف. ورجحان أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه في مثل: "قمت ومحمداً" وهو مثال افتراضي للنحاة، لنهم هم أنفسهم يقولون أنه لا يصح العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون ضمير فاصل مثل الآية الكريمة: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) فالمثال الذي جلبوه مرفوض بحكم الاستعمال القرآني وقواعدهم النحوية. وامتناع أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه أو معطوفاً مثل: "شربت ماءً وطعاماً" إذ يقدرّون لكلمة "طعاماً" فعلاً محذوفاً مثل أكلت، هي مفعوله، فالواو ليست عاطفة لكلمة "طعاماً" على ماء ولا هي واو المفعول معه التي بمعنى مع. وأخيراً يصل النحاة مع الواو وأحوالها إلى حالة الوجوب في أن يكون ما بعدها مفعولاً معه مثل: "سرت والجامعة - استيقظت وطلوع الشمس". وواضح أن ما بعدها في المثالين لا يمكن أن يقع عليه الفعل، وكأنك قلت في المثال الأول: "سرت أمام الجامعة" وفي المثال الثاني "استيقظت زمن طلوع الشمس". وهكذا دائماً واو المفعول معه تحل محل ظرف مكان أو زمان، أو بعبارة أدق الفعل قبلها لا يقع على ما بعدها. وإنما دفع النحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة الأربعة السابقة للمفعول معه إنهم قالوا إنه اسم يتلو واواً بمعنى مع. فجاءوا بجميع الأحوال التي يمكن أن تكون فيها الواو بمعنى مع لمجرد الوهم والافتراض ولو عرفوا المفعول معه تعريفاً دقيقاً ما اضطربوا هذا الاضطراب، وأخصر من تعريفهم وأدق أن يقال في تعريفه أو ضابطه: "المفعول معه: اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع" وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته في غاية الوضوح، ولا تعود تختلط أبداً بمثل "اشترك زيد وعمرو" أو "جاء زيد وعمرو".

وتعريف الحال عند ابن هشام أيضاً غير دقيق، وهو يعرفه بقوله: "الحال: وصف فضلة

مذكور لبيان الهيئة" وهو تعريف غامض، وقد شرحه ابن هشام بقوله: "خرج بذكر الوصف المفعول المطلق، وبذكر الفضلة الخبر لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية التعريف التمييز والنعت". وبذلك يصبح تعريف الحال عند ابن هشام هكذا: "الحال: اسم ليس مفعولا مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً" وهو بذلك تعريف مهم ولا يوضح ماهية الحال ولا حقيقته. ولعل من الطريف أن سيبويه والمبرد لاحظا أن الحال يحمل معنى الظرفية، فإذا قلت: "جاء محمد مبتسماً" كان الابتسام صفة لمحمد في وقت معين هو وقت المجيء أو وقت الفعل، فهو صفة مقيدة بزمان معين، ومن أجل ذلك يحسن أن يوضع له هذا التعريف: "الحال: صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة". وبذلك يخرج الخبر، لأنه ليس صفة مؤقتة كما نرى في مثل: "محمد ناجح" وكذلك النعت لأنه صفة لأزمة كما نرى في مثل "محمد الشاعر". ولا علاقة بين الحال في مثل: "جاء محمد مبتسماً" والمفعول المطلق في مثل: "جاء مجيئاً - كنت كتابة - لعب لعباً". وكذلك لا علاقة بينه وبين التمييز في مثل: "محمد كريم خلقاً - نعم محمد خلقاً - عظم محمد نبلاً" إنما الحال صفة مؤقتة كما في نحو: "لقيت محمداً مبهجاً - قابلت علياً مسروراً". ويوضح وصف الحال بأنه صفة مؤقتة انه حين يكون جملة وتسبق جملته الواو نشعر أنها تحل محل ظرف زمان، وقديماً نبه على ذلك سيبويه قال: إن معناها "إذ" كما يحظ في مثل: "أقبل على وكان ساخطاً" أي "إذا" أو "بينما" كان ساخطاً، وتلك علامة واو الحال مع جملتها أنها تفيد معنى الزمان مثل واو المفعول معه في نحو: "حضر وغروب الشمس". وهى علامة لا تتخلف في واو الحال.

حذف زوائد كثيرة

رأيت في عرض أبواب النحو بالكتاب انه لابد من الاعتماد على أساس خامس لتجديد النحو يقوم على حذف زوائد كثيرة تعقد أبوابه وتدخل على تمثلها شيئاً من العسر دون حاجة حقيقية إلى ذلك. وكان من أول ما حذفته في مباحث تقسيات الاسم وأبنيته حذف شروط اشتقاق اسم التفضيل وبالمثل صنعت بشروط فعل التعجب حين عرضتهما في باب التمييز لسبب مهم، وهو ان أمثلة البابين تكفى في تمثل صيغتهما دون حاجة إلى ذكر الشروط التي يذكرها النحاة. وبالمثل حذف ما يذكر النحاة من قواعد في اسم الآلة لأن مداره على السماع، وتكفى في تمثله واستيعاب صورته مجموعة من أمثله. وحذفت من باب التصغير شروط صيغته وقواعده العسرة أو شديدة العسر مع أمثلتها التي لا نستعملها اليوم مثل تصغير سنة على سنية أو سنه وريح على رويحة وعطاء على عطى ومعاوية ومقتدر على مقيدر ومطمئن على طميئن واثنين على اثنين. وحتى فعل التعجب يصغرونه فيقولون مثلاً: "ما أحيل القسيمة" وحتى اسم الإشارة مثل ذلك يصغر فيقال ذالك وهؤلاء يصغر فيقال: هؤلاء. وكل ذلك أضرب الكتاب صحفاً عن قواعده لأنه لا يجرى على الألسنة مكتفياً بأمثلة كثيرة من العربية توضح التصغير توضيحاً تاماً. وذكرت صيغة النسب، وانه يتكون بإلحاق ياء مشددة في آخر الاسم وحذفت قواعده المعقدة الكثيرة، إذ ينسبون إلى مثل "نامي": ناموي ونامي وإلى اثنين: اثني وثنوي، وإلى دم دموي ودمي وإلى رأيه رأيي ورأيي وعلى نمر نمري بفتح الميم. ولكل ذلك شروط وقواعد تحشى بها كتب النحو دون حاجة أو فائدة في صحة تعبير مستخدم أو نطق مستعمل، ولذلك حذفت تلك القواعد والشروط من الكتاب، واكتفيت بطائفة من الأمثلة المستعملة توضح النسب توضيحاً تاماً.

وفي قسم المرفوعات حذفت من باب المبتدأ والخبر أكثر الأحوال التي يتحتم فيها تقديم المبتدأ على الخبر، والأخرى التي يتحتم فيها تقديم الخبر على المبتدأ، لعرض الكتاب لها في باب التقديم والتأخير، وكذلك أكثر أحوال حذف المبتدأ وحذف الخبر لعرض الكتاب لها في باب الذكر والحذف. وفي باب إن حذف الكتاب أن المخففة من أن الثقيلة، لأنها أداة ربط لا غير، والغيت

إعمال كان المخففة من كأن الثقيلة وهى في ذلك مثل لكن المخففة فإنها غير عاملة، وحذف الكتاب إعمال ليت - دون أخواتها - مع ما الكافة، إذ قال النحاة إنه إهمال ليت حينئذ مثل أخواتها، وإعمالها لمجيئاً عاملة في شاهد، لي في أيديهم سواه. على انه في رواية ثانية لنفس الشاهد كفت ليت عن العمل. وحري أن نأخذ بالرواية الثانية حتى تطرد قاعدة كف ما لأن وأخواتها عن العمل دون استثناء لليت بسبب شاهد واحد روى تارة بإعمالها وتارة بإهمالها وكفها عن العمل فيه.

وحذف الكتاب أيضاً ما يقول النحاة من انه يجوز أن يعطف على إن واسمها بالرفع في مثل إن زيداً مسافر وعمره لأنهما - في رأيهم - يحلان محل المبتدأ، وفي رأى بعض النحاة - وهو ما نرتضيه - "أن عمرو" مبتدأ خبره محذوف يدل عليه السياق، وقد ذكر الرايان في الآية (٥٦) من سورة الأحزاب: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) في قراءة من رفع (وملائكته) فعلى الرأى الثاني خبر إن محذوف والتقدير إن الله صلى وملائكته يصلون. وكذلك الآية (٦٩) من سورة المائدة: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) فعلى الرأى الذي ارتضيناه خبر (والصابئون) محذوف تقديره كذلك... وبالمثل يقول النحاة في نعت اسم إن وتوكيده والبدل منه انه يجوز في ذلك كله الرفع والنصب، وفي رأينا منع الرفع والاكتفاء بالنسب للتيسير وجرياناً مع ظاهر الأسلوب، وقد حذفنا هذا من الكتاب حتى لا نحدث تشويشاً في قاعدة نصب اسم إن وتابعه.

وعرض النحاة ذلك نفسه مع لا النافية للجنس فقالوا إذا تلا اسمها المبنى تابع: نعت أو توكيد أو عطف أو بدل فلك أن تنصبه وأن ترفعه فتقول مثلاً: "لا طالب مجهداً أو مجهد في الفصل". وأكثر من ذلك قالوا إنه مع النعت خاصة يجوز بناؤه على الفتح مثل منعوته، وهو اسم لا النافية للجنس فتقول: "لا طالب مجهد في الفصل". وفي رأبي الاكتفاء في النعت بحالة النصب وكذلك مع بقية التوابع جرياناً مع ظاهر اللفظ دون عنت. وهو ما جعلني أحذف هذا اللغز من الكتاب كالألغاز آنفة الذكر. وحذفت معه لغزاً ثانياً هو إعراب، "لا حول ولا قوة إلا بالله" فقد أجاز النحاة في إعراب هذه الصيغة خمسة أوجه، وجهين خاصين بالاسم الأول، وهما: البناء على الفتح باعتبار أن لا نافية للجنس، والرفع باعتبارها مهملة نافية فحسب، وفي الوجه الأول وهو البناء يجوز في اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبارها نافية للجنس والنصب عطفاً على اسم لا

المبنى على الفتح والرفع باعتبار لا الثانية مهملة ملغاة عطفا على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلها محل رفع. وفي الوجه الثاني وهو رفع اسم لا الأولى يجوز في اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبار لا نافية للجنس ويجوز فيه الرفع عطفا على اسم لا الأولى المرفوع باعتبار لا الثانية مهملة ملغاة.

وإذا عرفنا أن الاسمين مبنيان على الفتح في اللغة اليومية وعلى السنة العوام وضح لنا فساد الوجه الأربعة المغايرة وأنه ينبغي أن لا يذكر مع العبارة إلا وجه بناء الاسمين على أن لا الأولى والثانية جميعاً نافيتان للجنس. ولذلك حذفنا هذا اللغز من الكتاب، وحذفنا معه لعز "لاسيما" لأن الاسم بعدها يجوز فيه - كما مر بنا - الرفع والنصب والجر، فلم تعد هناك حاجة نحوية للوقوف عندها ابتغاء صحة النطق.

وفي قسم المنصوبات خالصنا المفعول معه من الأحوال الأربعة التي يذكرها النحاة فيه خطأ، كما أوضحنا ذلك فيما أسلفنا، وأبقينا له فقط حالة واحدة وأمثلتها المختلفة. ولم نذكر في الكتاب ما يذكره النحاة لصاحب الحال من شروط، وكذلك أحكامها مع صاحبها وعاملها لأن ذلك كله تغنى عنه أمثلتها المتنوعة. وحذفنا أيضاً من الكتاب تابع المنادي، وهو أشبه بلغز كبير، وذلك أنه إذا كان مفرداً نعتاً أو توكيداً جاز فيه الضم مراعاة للفظ، والنصب مراعاة للمحل، فتقول: يا علي الظريف ضمّاً ونصباً، وكذلك يا علي نفسه ضمّاً ونصباً. وإذا كان بدلاً أو معطوفاً لم يجز فيه إلا الضم مثل: "يا أبا حسن علي" و "يا زيد وعمرو". وإذا كان التابع غير مفرد نصب إلا إذا كان اسماً مشتقاً مثل: "يا علي أخا عبد الله" أما مثل "يا محمد الكريم الخلق" فيجوز فيه الرفع والنصب. وإذا كان المنادي غير مفرد نصب تابعه مثل: "يا أبا عبد الرحمن الظريف" بالنصب. وكل هذه الأمثلة من افتراضات النحاة، وحققا جاء في القرآن الكريم: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة كلمة (والطير) بالرفع. ومعنى ذلك أنه لا حاجة لدارس النحو تدعوه على معرفة لغز تابع المنادي المعقد القائم على أمثلة مفترضة للنحاة، ماعدا المثال القرآني وقد قرأت فيه كلمة (والطير) مرفوعة ومنصوبة وحسبه معرفة ذلك، دون ضرورة لفتح هذا الباب المعقد.

وتخفف الكتاب دائماً من الشروط، كشروط إذن وحتى الناصبتين للمضارع، إذ تغنى في ذلك

الأمثلة المختلفة. وحذف في القسم الأخير من الكتاب عمل المصدر منكرًا ومعرفًا بالألف واللام في مثل: "تلاوة القرآن نافعة- زيد مجيد التلاوة القرآن" فالقرآن في المثال الأول مفعول به لتلاوة، وهى منكرة، وفي المثال الثاني مفعول به للتلاوة وهى معرفة بالألف واللام، والمثالان لا يدوران في الألسنة واللغة الأدبية، إنما الدائر إضافة المصدر للمفعول به في المثال الأول ودخول لام الجر على المفعول به في المثال الثاني، فيقال: "تلاوة القرآن نافعة- زيد مجيد التلاوة للقرآن". وحذف أيضا من الكتاب ما قاله النحاة من أن المصدر قد يضاف على مفعوله ويليه فاعله، إذ يقال في تصورهم: "قراءة الكتاب زيد حسنة" وهى صيغة غاية في الشذوذ، ولذلك حذفت هذه الصيغة من عمل المصدر كالصيغتين السابقتين إذ القواعد لا توضع لأمثلة نادرة أو شاذة. وطبعاً بقيت الصيغة الشائعة المستعملة: صيغة المصدر المضاف إلى فاعله الذي يتلوه المفعول به في مثل: "قراءة زيد الكتاب حسنة".

وحذف من الكتاب ما افترضه النحاة من جواز النصب والجر في نعت المضاف على المصدر إذا كان في المعنى مفعولاً به مثل: "إنصاف المظلوم البائس واجب" فإنصاف مصدر مبتدأ مضاف على المظلوم من إضافة المصدر إلى مفعوله، و "البائس" نعت للمظلوم مجرور مثله. وأجاز النحاة فيه وفي مثله أن يكون منصوباً نعتاً للمظلوم باعتباره معناه: إذ هو في المعنى مفعول به، وهو إعراب لا يتبادر للذهن ولا ضرورة له، إذ لا يجرى مع ظاهر التعبير ولذلك حذف من الكتاب. وبالمثل حذف ما اشترطه البصريون في أعمال اسم الفاعل من دلالة على الحاضر أو المستقبل لمجيئه عاملاً مع دلالة على الماضي في الحديث عن أهل الكهف بالذكر الحكيم إذ يقول جل شأنه: (وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطَرِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ).

وحذفت أيضاً من الكتاب الصيغة التي افترضها النحاة لاسم الفاعل بعد النفي والاستفهام إذ عاملوه كأنه فعل يلتزم إفراده مع فاعله الظاهر في مثل: "أمسافر إخوتك- ما مستجيب السامعون لفكرتك" وهم يعربون "مسافر" مبتدأ مرفوع في المثال الأول وإخوتك فاعل سد مسد الخبر، وكذلك يعربون "مستجيب" في المثال الثاني مبتدأ "والسامعون" فاعل سد مسد الخبر، ويطبقون هذه القاعدة على اسم المفعول في مثل: "أحمدود أخوة زيد- ما محمود أخوة زيد" فإخوة نائب فاعل سد مسد خبر محمود في المثالين. وحذف هذه الصيغ من الكتاب ليس معناه أن يعرب

اسم الفاعل فيها وكذلك اسم المفعول خبراً مقدماً، إذ لا يطابق المبتدأ بل معناه حذفها نهائياً إذ هي صيغ لا تستقيم مع قاعدة المطابقة في المبتدأ والخبر، وينبغي أن تنطق حسب القاعدة المذكورة هكذا: "أمسافرون إخوانك - ما مستجيبون السامعون لفكرتك - أمحمدون أخوة زيد - ما محمدون أخوة زيد" وبذلك لا تضطرب قاعدة المطابقة العامة بين المبتدأ والخبر إفراداً وتثنية وجمعاً. ومن يرجع إلى كتب النحو التي استظهرت هذه القاعدة الشاذة في بابي اسم الفاعل واسم المفعول سيجدها لا تشفع بنص قرآني وغنا تشفع بأربعة أبيات مجهولة القائل منها قول بعض الشعراء:

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

ومما استشهد النحاة به قول أبي نواس:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

وأبو نواس لا يحتج بشعره في وضع القواعد النحوية لتأخر زمنه عن عصر الاستشهاد، وقد وجه ابن جني إعراب بيته توجيهاً يسقطه من أيدي المحتجين به. وإذن فليس للقاعدة سوى أبيات مجهولة القائل ومن الخطأ أن تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر بأبيات لا يعرف قائلوها ولذلك ينبغي حذف هذه الصيغ وما وضع لها من قواعد في كتب النحو العربي دون تردد.

وبالمثل ينبغي حذف ما ذكره النحاة في نعت المضاف لاسم الفاعل في مثل: "زيد كاتب المقالة النقدية" فكاتب مضافة على المقالة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، "والنقدية" نعت للمقالة مجرور مثلها وأجاز النحاة فيها النصب لأنها مفعول به معنى. وهو إعراب لا يتبادر للذهن ولا ضرورة له لأنه يخالف ظاهر التعبير، ولذلك حذف من الكتاب. ومثله جواز الجر والرفع في نعت المضاف إلى اسم المفعول في مثل: "زيد مهموم النفس اللطيفة" فقد أجاز النحاة الجر في كلمة اللطيفة وهو ما يجري مع ظاهر التعبير وأجازوا الرفع لأن النفس المضافة إلى المهموم نائب فاعل مرفوع في المعنى. وهو إعراب لا تدعو إليه ضرورة ولا يجري مع ظاهر التعبير، ولذلك حذف أيضاً من الكتاب.

إضافات متنوعة

وبجانب الأساس الخامس السابق في تأليف هذا الكتاب رأيت أنه ينبغي الأخذ بأساس سادس يقوم على زيادة إضافات كثيرة لتوضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو، من ذلك ما وضعت في فاتحة القسم الأول في الكتاب من بعض قواعد ضرورية لخدمة النطق السليم بكلم العربية وحروفها، وهى قواعد استعرتها للكتاب من علم التجويد، وكان أسلافنا لا يضعونها في كتبهم النحوية، وإذا كانت تدرس للناشئة مع حفظهم للقرآن الكريم، وكانوا يتعلمون النحو بعد ذلك فاستغنوا عنها. أما الآن والناشئة لا يحفظون الذكر الحكيم ولا يتعلمونها مع حفظهم له، فقد رأيت أن أجلب منها ما يعينهم على النطق السليم لكلم العربية، بوقوفهم على بعض صفات في حروفها وحركاتها وعلى اللين فيها والتشديد والتنوين والمد وألف القطع والوصل والإدغام لبعض الحروف والإبدال. وأضفت في هذا القسم الأول جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة، وجداول أخرى لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد، حتى أذلل كل ما يداخل هذين التصريفين من صعوبات يشعر بها دارس النحو وحتى يسهل له التطبيق عليها ويبلغ من ذلك كل غايته. وأضفت أيضاً في هذا القسم الأول بياناً بأنواع الحروف لكثرتها في العربية.

وكثرت الإضافات في القسم الثاني الخاص بتقسيمات الاسم، من ذلك بسط القول في تاء التأنيث اللفظي ودلالاته المتنوعة. ومن ذلك بيان أن نون المثنى وجمع المذكر السالم بدل من التنوين في المفرد، ولذلك يحذفان مثله عند الإضافات، بخلاف نون المضارع في مثل: "يقومان - يقومون" فإنها علامة إعراب المضارع وليست بدلا من تنوين ولذلك تحذف حين ينصب المضارع أو يجزم في مثل: "لن يقوموا، لم يقوموا". وأضفت في الحديث عن الجمع كلمة عن اسم الجمع واسم الجنس الجمعي لتتضح الفروق بينهما وبين الجمع، وفي الكلام عن اسم المعنى عرفت بالمصدر الصناعي لكثرة استعماله وتداوله وخاصة في المصطلحات العلمية. وذكرت أن اسم الفاعل من الفعل المقصور والمنقوص يحذف آخره، وهو الياء، ويخلفها تنوين، إلا إذا دخلت عليه الألف واللام، فتقول: "ناه - مستمل - الناهي - المستمل". وذكرت في اسم المكان أن الشيء إذا كثر في موضع

اشتقوا منه اسم مكان مثل: "مدرسة، مكتبة". وفصلت القول في نون الوقاية مع الأفعال والأسماء والحروف ومجيء باء المتكلم بعدها ساكنة ومفتوحة، وأضفت إلى تقسييمات الاسم تقسيمه إلى مضاف وغير مضاف، وإلى متبوع وتابع، حتى يستقر في ذهن دارس النحو أن المضاف وكذلك التابع ومتبوعة مفردان أو في حكم المفرد لا جمل مستقلة.

وأوضحت في الأقسام: الثاني والثالث والرابع أن جمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء يعامل مع الخبر والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة المؤنثة فيقال: "الأشجار مورقة- تلك أشجار مورقة وقد نعمنا بمنظرها- الأشجار أورقت أو ازهرت". وجمع التكسير للذكور والإناث حين يكون فاعلاً يجوز في فعله التذكير والتأنيث فيقال: "جاء الرجال- جاءت الرجال" ويقال: "جاء الفواطم- جاءت الفواطم".

وفي القسم الخامس أضفت في الممنوع من الصرف صيغة آخر جمع أخرى وكذلك صيغتي: "أحاد- موحد" لمجيئهما في القرآن الكريم مثل: "مثنى وثلاث ورباع". واتسعت في بيان عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل ليتضح أمام دارس النحو صورة الصياغة العربي. وأضفت مبحثاً في حروف الزيادة.

وفي القسم السادس أضفت أبواباً ضرورية، هي: باب الذكر والحذف لعناصر الجملة، وباب التقديم والتأخير فيها، حتى يتمثل الدارس للنحو ذلك كله تمثلاً بيناً، وأيضاً أضفت باباً لبيان الجملة الأساسية وباب أنواع الجمل وأنها تنقسم إلى مستقلة وخاضعة غير مستقلة. ووراء ما قدمت إضافات جزئية كثيرة.

الكتاب